

محاضرة رقم ١٣	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
المادة	تاريخ العراق الحديث
المرحلة	الثالثة
السنة الدراسية	٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ م
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	م. د: عداي إبراهيم مجيد حوران
العنوان باللغة العربية	معاهدة زهاب والأوضاع العامة للعراق ١٦٣٩_١٧٠٤
العنوان باللغة الإنكليزية	The Treaty of Zhab and the General Conditions of Iraq ١٦٣٩_١٧٠٤
المصادر والمراجع	ايناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨ - ١٩١٤
	علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث
	جعفر عباس حميدي ، تأريخ العراق الحديث

المحاضرة الثالثة عشر :

معاهدة زهاب (معاهدة شيرين الحدودية) عام ١٦٣٩ وابرز بنودها الأساسية

تميزت الأوضاع السياسية في العراق ابان الحكم العثماني الأول ١٥٣٤ بكثرة الثورات والتمردات التي كان بعضها تُغذى من لدن الدولة الصفوية من جهة وتعاقب على حكم بغداد ولاة كان لا يهتمهم الاصلاح سوى اشباع رغباتهم المادية عن طريق فرض ضرائب جائرة واستعمال القسوة في جبايتها ، بينما كان البعض منهم يريد الانفراد بالحكم بالولاية في إطار التبعية الاسمية للسلطان العثماني، أن الإحتلال العثماني للعراق لم يقض نهائياً على الصراع الصفوي _ العثماني وظل الجانبان يتنافسان من أجل السيطرة النهائية على هذا البلد ، واضى الصراع بينهما ظاهرة سائدة في القرن السادس عشر، وقد مر ذلك الصراع بسلسلة من المعارك العسكرية والحروب التي انتهت بعقد مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات لتسوية مشاكل الحدود بين الطرفين وتوزيع مناطق النفوذ بينهما أهمها معاهدة زهاب عام ١٦٣٩ أو ماتعرف باسم قصر شيرين الحدودية.

أن معاهدة زهاب تعتبر أول معاهدة بين الدولة العثمانية والصفوية بالمعنى الصحيح من حيث إقرار الحدود ومفهومها بشكل واضح، وتأثيرها المناطق العائدة إلى كل جانب.

بدأت الجلسات الصفوية والعثمانية الأولى برئاسة صاروخان والعثمانية برئاسة الصدر الأعظم مصطفى باشا، وبعد مناقشات طويلة تم الاتفاق التام بين الطرفين على إنهاء النزاع حول الحدود ،بعد تطابق آراء الطرفين حول النقاط المطروحة على بساط البحث ، وقع المندوبان على محضر الجلسات في ١٧ أيار ١٦٣٩ وباللغتين التركية والفارسية ،ثم جرى التصديق على المعاهدة من قبل الدولتين في السنة نفسها إذ صادق عليها الشاه صفي في ٢١ أيار ١٦٣٩ و السلطان مراد الرابع في ٣ حزيران من العام نفسه ،واعتبرت المعاهدة نافذة المفعول من تاريخ التوقيع، واستمرت سارية المفعول دون اعتراض من الجانبين لفترة طويلة من الزمن ، وقد نصت على تكون بغداد والبصرة والموصل وكردستان الغربية و شهرزور من نصيب الدولة العثمانية، في حين تكون أذربيجان الشرقية و راوندوز وارمينيا الشرقية وبلاد الكرج من نصيب الدولة الصفوية.

اتسمت معاهدة زهاب بعدة مضامين وبنود الأساسية أهمها:-

١ _ امتازت هذه المعاهدة بأنها حددت مناطق الحدود الممتدة من الشمال حتى الجنوب و توفر حالة من الاستقرار والأمن في مناطق معينة من الحدود بعكس المعاهدات السابقة .

- ٢_ المعاهدة اخذت بنظر الاعتبار العامل الطبيعي في رسم الحدود بين الدولتين.
- ٣_ فرض الجانب العثماني شروطاً معينة لعقد الصلح منها هدم بعض القلاع الواقعة على الحدود ، وهذا يعني أن العثمانيين كانوا ينطلقون في مفاوضاتهم مع الجانب الصفوي من منطق القوة.
- ٤_ أن معاهدة زهاب كغيرها من المعاهدات التي تعقد بين دولتين اسلاميتين يغلب عليها الطابع الديني .
- ٥_ شطرت هذه المعاهدة بعض العشائر الكردية مثل عشيرة الجاف إلى شطرين بحيث بقي قسم منهم في الجانب العثماني كا (عشيرة ضياء الدين و هاروني) وآخر في الجانب الصفوي أمثال بيره وزودي قد أصبحت هذه العشيرة نتيجة لهذا لتقسيم مصدر متاعب لكلا الدولتين.
- ٦_ أهملت هذه المعاهدة الإشارة إلى طبيعة الحدود بين العراق وإيران في المناطق الجنوبية أمثال منطقة عربستان التي أصبحت فيما بعد من المناطق المتنازع عليها بين الدولتين العثمانية والصفوية.
- ٧_ أن معاهدة زهاب أوجدت بعض الهدوء والاستقرار النسبيين على الحدود بين الدولتين استمر حتى بداية القرن الثامن عشر ويعود السبب وراء ذلك لانشغالهما بمشاكلهما الداخلية وحروبهم في الجهات الأخرى.
- ٨_ نصت المعاهدة على دخول (درتنك و درنة) في حكومة بغداد مع أن هاتين المنطقتين كانتا ضمن ولاية بغداد، وقد فرط العثمانيون بهما عندما تنازلوا عنهما بموجب معاهدة سراب عام ١٦١٨ وإن اعادتها تصحيح لحالة غير طبيعية على الحدود .
- ٩_ لقد فرط العثمانيون بأراضي عراقية عندما تنازلوا عن مهروان (مهريادن وتوابعها) للدولة الصفوية، وهذه المنطقة كانت ضمن ولاية شهرزور ،وقد اعترفت الدولة الصفوية بتبعيةها للعراق بموجب معاهدة ١٥٩٠.

_ الأوضاع العامة للعراق للمدة ١٦٣٩ _ ١٧٢٤

أولاً :-مميزات العامة للحكم العثماني للعراق خلال تلك الفترة وأخص بالذكر منها

١-الدمار والخراب لبغداد أثناء سنوات الاحتلال الصفوي و حروب الاسترداد بين الدولة العثمانية والصفوية للعراق

٢_ تميزت هذه الحقبة بالاضطراب وكثرة تغيير الولاة ، إذ حكمها تسعة وثلاثون واليا في مدة لا تتجاوز ٦٥ سنة، وهذا يعكس بالحقيقة ارتباك السلطة العثمانية في إيجاد الكيفية لإدارة هذه

الولاية المهمة ، علما بأن الأهواء والعلاقات الشخصية غالباً ما كان لها دور في ذلك ، كما أن الاستانة لم تكن قادرة على إيجاد حاكم نزيه وقوي إذ أغلب ولاية كانت غايتهم هو نهب الخيرات دون تفكير بحياة الشعب العامة، فضلا عن ذلك كان العثمانيون يتحاشون الاصطدام بالعشائر العراقية من أخطر المشاكل التي تواجهها إذ حكم بغداد ثلاثة ولاية لم يستمر حكم أي منهم سوى بضعة أشهر للمدة بين سنتي ١٦٦٢ _ ١٦٦٥، إلى جانب الكوارث الطبيعية، وقد ساعدت سرعة تغيير الولاية على نشوء حالة عدم الاستقرار وخلق ظروف لانتشار الفوضى

٣-زيادة تمردات الانكشارية، واضطرب حالة الأمن خارج أسوار المدن

٤ نتيجة ذلك تدهور الحياة الاقتصادية بالقطاع التجارة والزراعة بشكل غير محدود ، فأثناء موجة الطاعون التي اجتاحت بغداد ١٦٩٠ توفى آلاف السكان ودمرت البنى الاقتصادية في الوقت الذي فشلت فيه الاستانة في تقدير حجم وطبيعة بغداد وعدم معرفة التركيبة السكانية وطبيعتها والتي كانت سببا رئيسيا في رفع العصيان ضد الدولة العثمانية مع تعاضم نفوذ شيوخ العشائر واقامه نوع من الأسرة وديولات أو الإمارات التي أخذت تبسط نفوذها شيئاً فشيئاً

٥ _ كثرة الأوبئة والفيضانات والقحط الشديد خلقت ظروف السيئة أسهمت في تعطيل الحياة البشرية .

_ أبرز الولاية ومميزات حكمهم واسباب تغيير الولاية ١٦٣٩_١٧٢٤

خضع العراق للحكم العثماني بعد أن تمكن السلطان مراد الرابع من إخراج القوات الصفوية وسيطرة على بغداد وقد تميزت هذه الحقبة بكثرة تعيين الولاية الذي بلغ عددهم ٣٩ والي في مدة ٦٥ سنة ، ومن أجل تنظيم الإدارة في بغداد اتخذ عدة إجراءات منها تعيين (كوجك حسن) آغا الانكشارية واليا على بغداد وقد تميزت ولايته بترميم أسوار بغداد و العمل على إعادة السكان الذين التجأوا إلى أطراف المدينة غير أن حسن باشا عزل في *٤ ايار ١٦٣٩ ، فحل محله

الوالي الجديد (درويش محمد باشا) وقد واجه حكمه اضطرابات عشائرية في وسط العراق تحديدا بمنطقة السماوة، وقد خلفه بالحكم كوجك حسن وللمرة الثانية عام ١٦٤٢م وقد تميز فترة حكمه بقيام ببعض إصلاحات منها بناء الابراج وشيد جامع عتيق حسن باشا، وجاء بعد عزلة (حسين باشا دلي) الذي سرعان ما تم عزله بعد اقل من ستة أشهر، وخلفه في حكم (محمد باشا ال حيدر) الذي عزل هو الآخر بعد حكم دام سنه واحده ليخلفه (موسى باشا)، ولكن سرعان ما تولى حكم (ابراهيم باشا) الذي اتسم عهده بالنزاع مع الجيش الانكشاري بحجة تقرب القوات المحلية إلي جانبه إلى أن تم عزله بفرمان من الباب العالي على الرغم رفضة تسليم الولاية إلا أنه انتهى به المطاف إلى قتلة وتولى الولاية (موسى باشا السمين) وأول عمل قام به والي الجديد أنزل جام غضبه على كل شخص يشك فيه بأنه من أنصار الوالي معزول مما دفع هذا التصرف الى الإستدعاء إلى الباب العالي فنفذ به إعدام فورا عام ١٦٤٨، فخلفه الوالي الجديد (أحمد باشا) الملقب ب (الملك) لسلوكه الحسن وفضائله وزهده في حياته اليومية و حسن معاملته للناس وخاصة الفقراء والمحتاجين ولكنه ترك حكم بغداد عام ١٦٥٠م وارتنقى الصدارة العظمى في نفس السنة، فخلفه الوالي (أرسلان باشا) و من ثم (حسين باشا) اللذان توفى بمرض الزحار بعد ستة أشهر كلا منهما، وفي عهد الوالي (قره مصطفى باشا) الذي قدر أن يكون واليا ثلاث مرات متواليات، اتسم عهده بالحروب التي شهدتها بغداد بين العثمانيين والصفويين و الكوارث الطبيعية، وفي ايلول عام ١٦٥٣م جاء الى حكم بغداد (مرتضى باشا) الذي تولى حكم مرتين كانت ثانية في منتصف ١٦٥٩م بعد زوال عهد الوالي (محمد باشا الخاصكي) الذي شهد عهده فيضان مدمر أدى بغرق بغداد، من ابرز إصلاحات مرتضى باشا الذي أعاد حفر نهر الدجيل و قام بإجراء إصلاحات مالية جديدة فقط الغى المخصصات المالية السنوية على الموظفين و الدفتريون و ثبت الوارد المصروف من الخزينة بسجلات خاصة، ومن الولاية الذي يستحق الذكر منهم الوالي (عمر باشا) الذي جاء إلى حكم بغداد سنة ١٦٧٩م الذي اجرى تصليحات في بعض المراقد الموجودة في بغداد وكما بنى المدرسة العمرية

، لذلك لقد عانت بغداد كثيرا من سرعة تغير ولاية الأمر الذي خلق نوعا من عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عدا بعض اصلاحات التي ذكرتها آنفا لبعض الولاة ، منها الكوارث الطبيعية وغرق بغداد و مرض الطاعون، إذ بلغ التدهور الاقتصادي في العراق درجة بحيث أن (علي باشا) والي بغداد عام ١٧٠٣ أرسل في طلب ٤٠٠ كيس اقجة لدفع رواتب الجند المحليين بسبب عجز خزينة الولاية .

فكان (تولي حسن باشا) ولاية بغداد (١٧٠٤ _ ١٧٢٤) وابنه احمد باشا (١٧٢٤_١٧٤٧) بداية جديدة لحكم العراق ، فقد كان (حسن باشا) من أكفأ الشخصيات في النواحي السياسية والعسكرية والإدارية فقد ولد في عام ١٦٥٧ في قترين بمنطقة الروميلي وقد ترعرع في مدارس السراي وتثقف بثقافتهم وكانت أمارات الذكاء والسيارة الحسنة والشجاعة بداية عليه منذ صغره، وتدرج في عدة مناصب إلى أن أنعم عليه السلطان (مصطفى الثاني) رتبة الوزير مع تعيينه حاكم ولاية قونية، ثم نقل إلى ولاية بغداد وتعيينه عام ١٧٠٤ إذ حكم عشرين سنة، كانت مليئة بالأعمال الجليلة والإصلاحات المهمة لذلك يعد عهده نقطة تحول بارزة في تاريخ العراق إذ اتسمت بإنجازات و الإصلاحات منها :-

١- استبدال الانكشارية بقوة جديدة تأتمر بأمره تدين له بالولاء مطلق عرفوا (بفتة المماليك) الذي دربهم بمدرسة خاصة الهدف منهم إيجاد عنصر العسكري مثقف يمكن الإعتماد عليه في الحرب والسلام معا

٢_ وجه حسن باشا بين سنتي ١٧١٥ _ ١٧١٦ ضربات لحركات التمرد القبلية وارغمها على احترام السلطة من سنجار إلى الفاو.

٣_ على الرغم من طول مرحلة حكم حسن باشا فإن المماليك استمروا في ولائهم لسيدهم وأصبحوا مصدر ثقة الوالي حسن باشا وابنه احمد باشا فيما بعد وظهر واضحا في الحروب التي دارت بين العثمانيين والصفويين

الأسباب تغيير الولاية

١_ القوانين صادرة من الباب العالي فسنة السلطان مراد الثالث قانونا يقضي بعزل حكام ولايات بعد ثلاث سنوات من حكم ثم خفضت عاما واحدة، إلا أن هذا القانون كان له تأثيره السيء على سلوك الولاة

٢_ الصراع بين القوات المحلية و الانكشارية سبب عزل الوالي أو قتلة أو يعتلي منصبا أعلى

٣_ قلة كفاءة بعض الولاة وجهلهم بأساليب الحكم والإدارة وظلمهم للناس فضلا عن ذلك دور العشائر العربية في إعلان العصيان والخروج عليهم

٤_ تعيين عدد كبير من الانكشارية للمناصب العليا وخاصة بعد إلغاء نظام الدوشرمة وقد دخل هؤلاء في صراع عنيف فيما بينهم وأصبح لكل من هؤلاء أنصار وحلفاء إذ جعل الولاة يعيشون تحت عقدة الخوف من مؤامرات منافسيهم .